

المدفوعات الدولية

يترتب على العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة ضخمة من علاقات المديونية والدائنية التي يلزم تسويتها بأجراء مدفوعات دولية وبناء عليه فان درجة نمو العلاقات الاقتصادية ونمو التبادل الدولي وسد الاختلالات الطارئة والاساسية في موازين المدفوعات وتحقيق الاستقرار النقدي العالمي، تتطلب درجة عالية من وفرة وانسياب وتنوع وسائل الدفع اوقصور تلك الوسائل عن اداء دورها، سواء لعدم الوفرة او لعدم التنظيم او لعدم المرونة والتنوع، يعني عرقلة العلاقات والنشاطات الاقتصادية الدولية والداخلية ويخلق جوا من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وفي الواقع، فان البعد التاريخي للمشكلة ليس عميقا. ففي القديم كان الذهب (في ظل قاعدة الذهب الدولية) يقوم بوظيفة النقود في تسوية المعاملات الدولية. ولكن مع تغيير الظروف وعدم احترام الدول لقاعدة الذهب ثم التخلي عنها تماما فيما بعد وكذلك نظرا لغياب السلطة النقدية العالمية العليا القادرة على تنسيق السياسات النقدية للدول وحل مشاكلها، ظهرت الاختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم وسائل الدفع وتفاقت تدريجيا مشكلة السيولة الدولية وتعددت الاراء والحلول المقترحة لزيادة وسائل الدفع وتنميتها وتحقيق الاستقرار النقدي العالمي. ومن اهم مقترحات ومحاولات اصلاح نظام النقد والصرف العالمي:

- اقتراح كنز:

اثناء مؤتمر برتن وودز المنعقد في 4-1944/7/22 قدم الاقتصادي الكبير جون منيارد كنز مشروعا لاصلاح نظام النقد والصرف العالمي .
هدف المشروع هو تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وللوصول لتلك الاهداف اقترح كنز انشاء اتحاد للمقاصة الدولية وهو بمثابة بنك البنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول (أي انشاء عملة دولية تتلائم مع حجم مرتفع من النشاط الاقتصادي العالمي اسمها " بانكور " - وهي عملة حسابية وليست عملة ورقية).

وتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي اساسا بحجم تجارتها الخارجية، وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب .

ورغم قوة المشروع وسلامته الا انه لم يحظى بالقبول في مؤتمر برتن وودز لمعارضة الولايات المتحدة الامريكية بسبب خلق عملة دولية جديدة وهيئة دولة عليا واضعاف الدولار.

- مشروع هوايت المشروع الامريكي الذي قدم ليقابل مشروع كنز يهدف الى تعزيز التعاون الدولي فقط دون خلق مؤسسات او عملات جديدة وملزمة وكان يسعى الى تنظيم قاعدة الذهب لا القضاء عليها.

- مشروع كالدرو وهارت وتبرجن الذي قدم في عام 1964 يسعى الى ربط قيم العملات بالذهب ومجموعة من المواد الاولية. ويهدف هذا الاقتراح الى تنظيم الاساس النقدي العالمي مما يصلح من شان نظام النقد نفسه .

ولانجاح هذا الاقتراح يلزم تنظيم اسواق المواد الاولية وامكانيات تخزينها. ولكن يواجه عقبة اساسية تكمن في كيفية اختيار السلع المكونة لمجموعة المواد الاولية المستخدمة كاساس.

سيتم استعراض مراحل تطور الاستقرار النقدي وتعلقه بالنظام النقدي العالمي ودور اهم عناصر السيولة الاولية.

1- الذهب:

حتى الحرب العالمية الاولى كان الذهب يقدم حلا بسيطا وكافيا لمشكلة الاستقرار النقدي والسيولة الدولية، خاصة في ظل التطبيق الدقيق لقاعدة الذهب الدولية. الا ان هذه القاعدة تعرضت للفشل اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى وتراجع معها الذهب ولم يعد دوره سوى مساعد في تسوية المدفوعات الدولية وتعزيز الاحتياطات الدولية بسبب:

أ- ضعف المعدل السنوي لانتاج وزيادة حجم الذهب الذي ينمو بمعدل 1.5% بينما يبلغ معدل نمو التجارة العالمية 4.5%-9% سنويا. والذي بلغ انتاجه 2700 طن في عام 2012 انتجت منها الصين 370 طن و استراليا 250 طن والولايات المتحدة 230 طن، روسيا 205طن، جنوب افريقيا 170 طن.

ب- ان نسبة كبيرة من الذهب المنتج يستخدم في الاغراض الصناعية او في الاكتناز. وبذلك لم تعد ارصدة العالم من الذهب لا تمثل سوى نسبة محددة من جملة المدفوعات التي تنساب سنويا.

ت- عدم ملائمة او عدالة توزيع الارصدة الذهبية بين دول العالم .

ث- مخاطر وتكاليف نقل الذهب العالية.

ج- عدم احترام قواعد اللعبة فالدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات لم يحدث فيها سوى توسع نقدي يبعث لدخول الذهب إليها ولم ترتفع الأسعار الداخلية بها ولم تزداد وارداتها ولم تتناقص صادراتها وبناء عليه لم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه بموجب تحركات الارصدة الذهبية دوليا ، والعكس لم يحدث في دول العجز.

ح- عدم صلاحية الذهب كوسيلة للتدخل في سوق الصرف الاجنبي حيث تفضل الحكومات الاحتفاظ بالعملة القيادية (كالدولار ، الاسترليني، الين الياباني، واليورو الاوربي...) كرسيد معاملات يكثر التعامل فيه في سوق الصرف الاجنبي ، بينما تحتفظ بالجزء الذهبي من احتياطات الرسمية كمستودع للقيمة.

لذلك ونظرا لاهمية الذهب في تسوية المعاملات الدولية طرحت عدة اقتراحات لاصلاح دوره منها:

أ- مضاعفة سعر الذهب مما يزيد من حجم السيولة الدولية المتولدة عنه. وقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية ذلك لانها تؤدي الى انخفاض سعر الدولار.

ب- تخفيض قيمة الذهب حتى يتخلى المكنزون الاحتفاظ به مما يزيد من حيابة البنوك له

ت- التخلي عن الذهب في المعاملات النقدية الدولية لكثرة المشاكل الناجمة عنه. ولم يحظى أي من الآراء بالقبول العام نظرا لاعتقاد البعض بقدرة الذهب على القيام بدورا مهما في تسوية المدفوعات الدولية. وهو ما يزال اكثر الاصول الاحتياطية تمتعا بالقبول العام.

2- العملات القيادية:

تمثل العملات القيادية (خاصة الدولار والاسترليني) المصدر الاول لزيادة الاحتياطات السائلة ولكن المشكلة في ذلك هي:

أ- زيادة ارصدة الدولة من عملة قيادية معينة بما لا يتناسب مع قدرة الدولة صاحبة تلك العملة على الوفاء بالتزاماتها قد يؤدي الى اضعاف الثقة في تلك العملة واتساع المطالبة بتحويلها الى ذهب او عملات اخرى.

ب- ان الضعف او الارتباك في عملة قيادة معينة نتيجة ضعف الاداء الاقتصادي للدولة سوف ينعكس سلبا على عملات اخرى ونشر الازمات.

ومن اهم هذه العملات القيادية :

اولا: الجنية الاسترليني:

احتل الجنية الاسترليني حتى الحرب العالمية الاولى مكان الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية . وما كان على الدول الا الحصول على الذهب او الاسترليني لتمويل تجارتها الخارجية وتسوية مدفوعاتها الدولية بسبب:

- 1- تدفق الاستثمارات من إنكلترا نحو الدول الاخرى وتدفق الواردات اليها.
- 2- الاستقرار الاقتصادي والتطور الاقتصادي والصناعي الكبير
- 3- الثقة العالمية بالنظام السياسي والاقتصادي الانكليزي.
- 4- السيطرة على نظام التمويل والائتمان الدولي.
- 5- استناد الجنيه الاسترليني لقاعدة التحويل الى ذهب.
- 6- وجود شبكة من المصارف العالمية في لندن تجمعت لديها المدخرات العالمية وامكنا التحكم في الائتمان الدولي.

ثانيا: الدولار الامريكي:

خرجت الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اقوى قوة اقتصادية في العالم واصبح الدولار عملة الاحتياط العالمية الرئيسية بعد الاتفاق في مؤتمر برتن وودز 1944 على ربط العملات الرئيسية في العالم بالدولار الامريكي بعدما تم ربط الدولار بالذهب وبذلك

- الاعتراف به كعملة احتياطية عالمية .
- يمنح الولايات المتحدة نفوذا ماليا وسياسيا كبيرا
- هو اليوم العملة المهيمنة على التجارة العالمية والاسواق المالية وفيه تسعر البضائع وتحدد اسعار العملات الاخرى وتباع وتشتري وتثبت قيمتها المقارنة به.
- يشكل الدولار حوالي 86% من حجم التعامل اليومي في السوق العالمية للصرف الأجنبي.

ثالثًا: اليورو

هو العملة الموحدة لدول الاتحاد الاوربي الذي يعد بعد الدولار الامريكي ثاني اهم عملة على مستوى النظام النقدي الدولي الذي يتحكم به من قبل البنك المركزي الاوربي تم اصداره في عام 1999 . وهو العملة الرسمية المتداولة في 17 دولة من دول الاتحاد الاوربي الثمانية وعشرون كما انه العملة الرسمية في ست دول اخرى ليست اعضاء في الاتحاد الاوربي.

رابعًا: الين الياباني: هو العملة الرسمية في اليابان قيمته منخفضة نسبيًا مقارنة بالدولار الامريكي والعملات العالمية الاخرى وهذا ما يحسن من ترتيب البلاد اقتصاديًا ويجعل منافسة اليابان داخل السوق العالمية ممكنة وبتكلفة ليست باهضة

خامسًا عملات اخرى